

تقرير

طهران تستضيف أبو مازن: سفير إيراني منتدب لدى السلطة؟

لـ«حماس» نقلت أنباء عن مسؤولين إيرانيين آخرين طمانوا الحركة إلى أن الزيارة لم تقبل، بعدما كان أعضاء في المكتب السياسي للحركة قد عبروا عن اعتقادهم بأن الزيارة هدفها التشويش على «حماس» وعلاقتها بإيران. وكانت مشكلة السلطة الأساسية مع طهران، اعتبار «أبو مازن» أن الأخيرة تسعى إلى تقويض سلطته والإضرار بالمصالح العليا للسلطة عبر دعمها المقاومة في الضفة، وخصوصاً «كتائب شهداء الأقصى» التي عمل عباس على تفكيكها، كذلك رأى في الدعم الإيراني لحكومة «حماس» في غزة ضرباً للشرعية التي يتمسك بها. في سياق آخر، التقى عباس، أمس، زعيم المعارضة في الكنيست الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، الذي أعلن بعد اللقاء أنه «اتفق مع الرئيس الفلسطيني، على ضرورة منع قيام انتفاضة ثالثة، من خلال محاربة الإرهاب، والمضي قدماً في مفاوضات السلام». كذلك أكد عباس، «التزام عملية السلام، وفق قرارات الشرعية الدولية، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، على حدود عام 1967».

على صعيد آخر، لا تزال قيادات «حماس» في غزة تنتظر إذن «المخابرات العامة المصرية» للسفر. وقد قال عضو المكتب السياسي للحركة، موسى أبو مرزوق، إنه «لا يوجد أي جديد حول سفر وفد الحركة للخارج». وأوضح أبو مرزوق في تصريحات صحافية، أن «وفد الحركة لم يغادر القطر بعد لبدء جولته الخارجية (قطر، وتركيا، وإيران) كما كان متوقعاً اليوم (أمس)».

(الأخبار)

زكي، أنه سيرأس وفداً إلى طهران لترتيب زيارة عباس. وقال زكي في حديث لإذاعة محلية: «تطوير علاقتنا مع إيران هو ممر إجباري إن أردنا مواجهة الاحتلال الإسرائيلي». وفيما كانت السلطة تعلي نفسها وتقدم مبررات «وطنية» وأخرى «إقليمية» لهذا الخرق الجديد في أدائها السياسي، كان النائب عن مدينة طهران في مجلس الشورى الإسلامي، روح الله حسينيان، يعلن أن 100 نائب في المجلس وجهوا رسالة إلى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أكدوا فيها ضرورة «تسليح الضفة ودعم تيار المقاومة في المنطقة ضد الكيان الصهيوني». وقال حسينيان في تصريح لوكالة «مهر» الإيرانية أمس، إن «الرسالة تؤكد ضرورة تسليح الضفة ودعم الدول والحركات التي تحارب الكيان الصهيوني».

وبينما تؤكد مصادر إيرانية لـ«الأخبار»، أن وزير الخارجية الإيرانية، محمد جواد ظريف، أعطى إشارة لقبول طهران زيارة عباس، فإن المواقع الإعلامية التابعة

فجأة، قرر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، تحسين علاقة سلطته مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. جاءت هذه الخطوة، وفق ما يرى مسؤولون في «حركة المقاومة الإسلامية - حماس»، على وجه «النكاية»، من بعد زيارة رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، خالد مشعل، للمملكة السعودية. بالطبع، أنكر رجال عباس فكرة استغلال السلطة «توتر العلاقة بين حماس وإيران لحسابها الشخصي»، كما قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاوي. وراحوا يشرحون كيف أن إيران، التي كانت في أمس القريب تتحدث عن تسليح الضفة المحتلة حيث مقر السلطة وساحتها، صارت قوة إقليمية بعد الاتفاق النووي، يجب التعامل معها.

برغم ذلك، فإن خطوة كذلك من المفترض أن «تغيظ» إسرائيل لن يقدم عليها عباس إلا ضمن الحدود المرسومة لدور السلطة. وما يقدم الآن ظاهرياً هو أن رام الله، بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات، استدركت أن إيران أصبحت دولة إقليمية فافوضها العالم أجمع ويجب إعادة العلاقة معها، لذلك كلف «أبو مازن» مجدلاوي، التواصل مع طهران وترتيب الزيارة التي من المفترض أن تكون في شهر تشرين الأول المقبل.

مجدلاوي ذهب أبعد من ذلك، وقال في حديث صحافي، إن السلطة تدرس «إمكانية أن يكون السفير الإيراني في الأردن، سفيراً غير مقيم لدى دولة فلسطين». واعتبر أن هذه الخطوة «تأتي في إطار تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين». في الوقت نفسه، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عباس



حرب، إلا أن موقفه بدأ متحفظاً على تسمية الجهة التي قامت به رغم وضوحها، ولعل هذا يعود إلى موقف الحزب الذي أعلنه قبل أيام من «المقاومة في غزة»، حيث أصدر بياناً أعلن فيه أنه مشارك في المعارك من خلال عناصره، وهو ما يجعله محرجاً أمام هذه الجرائم.

من جهته، قال مصدر مسؤول في الأمانة العامة للحزب «الاشتراكي اليمني» إن ما عُرض من مقاطع فيديو حول إعدام لأحد الأسرى والتنكيل بجثته عمل مرفوض ومدان من قبل أي جهة كانت قامت بتنفيذه. وعلى رغم من مطالبته بالتحقيق في تلك الأعمال واعتبارها جرائم



اقترح انتداب السفير الإيراني في الأردن كسفير غير مقيم لدى فلسطين



مهر

نية لتحسين السجون: ضرب عصفورين بحجر

الصحية، خاصة للمرضى وكبار السن. في سياق آخر، بدأ وزير العدل، المستشار أحمد الزند، تكثيف العمل لوضع خطة عمل لتوفير الأمن للقضاة والمحاكم خلال المدة المقبلة بما يضمن منع تكرار واقعة اغتيال النائب العام الراحل المستشار هشام بركات، أو ما حدث مع مستشاري العريش، شمال سيناء، الذين استهدفوا وقتلوا خلال عودتهم من المحكمة إلى منازلهم. كذلك انتدب الزند، المستشار مجدي عبد الخالق، ليتولى منصب مساعد وزير العدل لشؤون الأمن القضائي، وهو المنصب الذي استحدث أخيراً. وقد كلف عبد الخالق وضع خطة لتأمين القضاة والمحاكم، على أن ينسق مع «الداخلية» بمختلف أجهزتها لتوفير الحماية اللازمة للقضاة في منازلهم، خاصة الذين ينظرون في قضايا الإرهاب والراي العام.

وعلم أن عبد الخالق سيخاطب وزارة الداخلية لدراسة التأمين الأمثل للمحاكم ومنازل القضاة ووضع استراتيجية تضمن توفير حماية كافية لهم خاصة في المحاكم، بينما أبدت الوزارة كامل استعدادها للتعاون مع القضاة، على أن توفر المساعدة اللازمة، خاصة لقضاة محاكمة الرئيس السابق محمد مرسي وقيادات جماعة «الإخوان المسلمين». وسيطلب المستشار الجديد من القضاة الراغبين في توفير تأمين لهم التواصل مع وزارة العدل ليحث إمكانية توفير ذلك، فيما سيقوم بإبلاغهم بأي تعليمات أمنية تستلزم إلى «العدل» من طريق «الداخلية».

للمحبوسين لتوفير بيئة مناسبة للإقامة، علماً بأن غالبية أقسام الشرطة لا تحتوي على أماكن احتجاز مناسبة. ويعاني المساجين في الأقسام من الزحام والتكدس وفقدان دورات مياه، فضلاً عن الروائح الكريهة نتيجة غياب التنظيف في أماكن الاحتجاز، كذلك لا يسمح عادة للمراقبين الحقوقيين بزيارة أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز.

وحالياً، تعمل «الداخلية» على بناء أكثر من سجن حديث بمبالغ مالية ضخمة تخط حاجز المليار جنيه، وجميعة سجون خارج مناطق الكتل السكنية، أبرزها «سجن 15 مايو» الذي بدأ العمل به وسيحوي أكثر من 3400 سجين مبدئياً، فيما دفعت الوزارة بتجهيزات وفرق طبية لزيارة الأقسام والسجون وتفقد الأوضاع

أحوال المساجين. أيضاً، نَح المصدر نفسه إلى أن بناء الأقسام الجديدة سيكون مرتبطاً بتوافر الميزانية اللازمة لعملية الإنشاءات الجديدة، خاصة أنها تكلف مبالغ كبيرة، لافتاً في الوقت عينه إلى أن الأولوية ستكون لأقسام الشرطة التي دمرت في «ثورة 25 يناير» ولم تؤهل بالشكل المناسب، وكذلك الأقسام التي تقع في المناطق الأكثر خطورة، وفيها عدد كبير من المتهمين.

بترافق كل ذلك مع تصاعد حدة الانتقادات ضد «الداخلية» في الأيام الماضية بعد إعلان وفاة أكثر من 15 شخصاً في أقسام الشرطة في مختلف المحافظات، بسبب ارتفاع درجة الحرارة وتكدس المحبوسين، في الوقت الذي أعلن فيه وزير الداخلية، اللواء مجدي الغفار، بصورة متأخرة، تزويد أقسام الشرطة بمراوح تهوية

القاهرة - أحمد جمال الدين

بدأت وزارة الداخلية في مصر العمل على خطة متوسطة المدى لبناء عدد من أقسام الشرطة الحديثة خارج الكتل السكنية، وتجهيز مقار الحسب الاحتياطي فيها بما يتلاءم مع أوضاع حقوق الإنسان في ظل انتقادات محلية ودولية كثيرة، فيما بدأ وزير العدل إجراءات فعلية لتأمين القضاة والمحاكم.

والخطة الجديدة تقضي ببناء أقسام شرطة حديثة مطابقة للمواصفات والمعايير من ناحية السلامة والتأمينات، وتأتي وفق الإعلان الرسمي «لتحسين أوضاع المحتجزين في أقسام الشرطة وتوفير بيئة مناسبة للحجز» الذي يوضع فيه المشتبه بهم والمتهمون خلال مراحل التحقيق الأولية.

مصدر مسؤول في «الداخلية» تحدث إلى «الأخبار» عن أن «الهدف الحقيقي يرجع إلى رغبة الوزارة في تخفيف إجراءات التأمين المحيطة بأقسام الشرطة في المحافظات المختلفة، خاصة أنها أدت إلى إغلاق طرق وشوارع رئيسية»، مشيراً إلى أن الخطة الجديدة ستشمل إنشاء أقسام في مناطق سهلة التأمين وليست ملاصقة للمباني «حتى لا يتكبد المواطنون معاناة بسبب إغلاق الطرق وتتكبد الشرطة وقتاً وأموالاً في التأمين الخارجي المكثف للأقسام».

ويبدو أن في ذلك ضرباً لعصفورين بحجر، فضلاً عما نقله المصدر بشأن الامتيازات اللوجستية، تستطيع القاهرة تسويق ذلك في اتجاه مضاد للانتقادات المصوبة ضدها بشأن

ما قبل ودل

شارك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في بعثة علمية تعمل بالقرب من مدينة سيغاستوبك في شبه جزيرة القرم، حيث قام، أمس، بالفحص إلى قام البحر الأسود بواسطة غواصة أعماق، ومن أعماق البحر، أقام بوتين



اتصالاً بأفراد البعثة الآخرين، وهنا الجمعية الجغرافية الروسية التي نظمت البعثة لمناسبة الذكرى الـ170 لتأسيسها (في عهد نيقولا الأول). وتفقد بوتين، وهو في القام، بقايا سفينة تعود للقرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي، عُرفت بالقرب من خليج بالاكلافا، وأوضح بوتين أنه لا ينخرط في دراسات علمية، لكن مشاركته أمس تأتي من أجل إحياء اهتمام المواطنين بتاريخ وطنهم.

(الأخبار)

